

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة العُمانية لخدمات التمويل (ش م ع ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية للشركة العُمانية لخدمات التمويل (ش م ع ع) ("الشركة")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2018 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن الشركة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.



تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة العُمانية لخدمات التمويل (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>1- تبني الأمور</p> <p>اعتباراً من 1 يناير 2018، تبنت الشركة معيار التقرير المالي الدولي 9 الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: إدراج وقياس ويقدم متطلبات جديدة في العناصر التالية حول الأدوات المالية:</p> <p>التصنيف والقياس: يأخذ النهج الجديد بعين الاعتبار خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج الأعمال التي تدار بها الأصول المالية. يشتمل معيار التقرير المالي الدولي (9) على ثلاث فئات تصنيف رئيسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التكلفة المطفأة • القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر • القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة <p>انخفاض القيمة: تنطبق متطلبات انخفاض القيمة وفق معيار التقرير المالي الدولي 9 على جميع أدوات الدين التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وعلى التزامات الإقراض خارج الميزانية العمومية مثل التزامات القروض والضمائم المالية. وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي 9، يتم إدراج خسارة الإئتمان المتوقعة عند الإدراج المبدئي بناءً على توقعات خسائر الإئتمان المحتملة في وقت الإدراج المبدئي والتي يتم إعادة قياسها باستمرار لتعكس التغيرات في خصائص مخاطر الإئتمان.</p> <p>عند تبنيها، طبقت الشركة متطلبات معيار التقرير المالي الدولي 9 بأثر رجعي دون إعادة بيان أرقام المقارنة. لم تكن هناك فروق بين المبالغ الدفترية المبلغ عنها سابقاً والمبالغ الدفترية الجديدة للأدوات المالية كما في تاريخ التطبيق المبدئي.</p>	<p>تتضمن إجراءات تدقيقنا في هذا المجال ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملاءمة سياسة الشركة لتصنيف وقياس وإنخفاض قيمة الأدوات المالية ومقارنتها مع متطلبات معيار التقرير المالي الدولي 9؛ • الحصول على فهم وفحص تقييم نموذج أعمال الشركة وتقييمات خصائص التدفقات النقدية التعاقدية التي أجرتها الشركة، أي اختبار ما إذا كانت التدفقات النقدية الناشئة تتعلق فقط بمدفوعات أصل الدين والفائدة؛ • التحقق من تحليل التصنيف الذي قامت به الشركة فيما يتعلق بتصنيف الأدوات المالية إلى التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ • أخذنا في عين الاعتبار عمليات الإدارة وضوابط الرقابة المطبقة لضمان اكتمال ودقة التعديلات الانتقالية؛ • تقييم مدى معقولية الأحكام والتقديرات الرئيسية للشركة في احتساب خسائر الإئتمان المتوقعة وقمنا بمشاركة أخصائيين للمساعدة في تقييم الأحكام والتقديرات المتعلقة باحتمال التخلف عن السداد، ومتغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات الاسترداد؛ • تقييم اكتمال ودقة وملاءمة البيانات. • تقييم مدى كفاية الإفصاحات فيما يتعلق بالتطبيق لأول مرة لمعيار التقرير المالي الدولي 9 بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة ولوائح البنك المركزي العماني.

	<p>اعتبرنا هذا كأمر تدقيق رئيسي حيث أن التغييرات المطلوبة للعمليات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وضوابط الرقابة للامتثال بمعيار التقرير المالي الدولي 9 كانت معقدة ومهمة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح 4-2 حول البيانات المالية لمزيد من التفاصيل.</p>
--	---

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة العُمانية لخدمات التمويل (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>2- مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة بأقساط التمويل</p> <p>إن عملية تقدير مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة بأقساط التمويل المرتبطة بمخاطر الائتمان وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي 9 الأدوات المالية تعتبر مهمة ومعقدة. إن معيار التقرير المالي الدولي 9 هو معيار محاسبي جديد ومعقد يتطلب استخدام نموذج خسائر الائتمان المتوقعة لأغراض احتساب خسارة انخفاض القيمة. يتطلب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من الشركة ممارسة حكم هام باستخدام افتراضات ذاتية عند تحديد كل من توقيت ومبالغ خسائر الائتمان المتوقعة لمديونيات التمويل بأقساط. نظراً لتعقيد المتطلبات بموجب معيار التقرير المالي الدولي 9، فإن أهمية الأحكام المطبقة وتعرض الشركة لمخاطر قيمة الذمم المدينة بأقساط التمويل التي تشكل جزءاً كبيراً من أصول الشركة، فإن تدقيق خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف يعتبر أمر تدقيق رئيسي من أجل التركيز عليه.</p> <p>إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالذمم المدينة بأقساط التمويل والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة، والإفصاحات المتعلقة بانخفاض قيمة الذمم المدينة بأقساط التمويل مدرجة في الإيضاحات 2-5-13 و 2-3-3 و 8 حول البيانات المالية.</p>	<p>تتضمن إجراءات تدقيقنا في هذا المجال ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم مدى ملاءمة سياسة مخصصات انخفاض القيمة وفق معيار التقرير المالي الدولي 9 للشركة ومقارنتها مع متطلبات معيار التقرير المالي الدولي 9؛ حصلنا على فهم لتصميم واختبار فعالية التشغيل لضوابط الرقابة ذات الصلة على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك بناء النموذج والموافقة، والمراقبة المستمرة / التحقق من الصحة، ونموذج الحوكمة ودقة الإحتساب. كما قمنا بفحص اكتمال ودقة البيانات المستخدمة ومعقولية افتراضات الإدارة. تقييم مدى معقولية الأحكام والتقديرات الرئيسية للشركة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة وقمنا بمشاركة أخصائيين للمساعدة في تقييم الأحكام والتقديرات المتعلقة باحتمال التخلف عن السداد، ومتغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات الاسترداد؛ بالنسبة لعينة من التعرض للمخاطر، قمنا بتنفيذ إجراءات لتقييم: <ul style="list-style-type: none"> مدى ملاءمة التعرض للمخاطر عند التقصير، واحتمال التخلف عن السداد، والخسارة الناشئة من التقصير (بما في ذلك قيم الضمانات المستخدمة) في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة؛ التعرف في الوقت المناسب على التعرض للمخاطر مع زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ومدى ملاءمة مراحل الشركة؛ و احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. التحقق من اكتمال الذمم المدينة بأقساط التمويل (بما في ذلك خارج الميزانية العمومية) في احتساب خسائر الائتمان

المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2018. لقد فهمنا السلامة النظرية واختبرنا السلامة الرياضية للنماذج؛

- التحقق من ثبات مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة الشركة لتحديد مخصصات انخفاض القيمة؛ و
- أخذنا في عين الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في البيانات المالية المتعلقة بانخفاض قيمة القروض والأصول المالية الأخرى التي تخضع لمخاطر الائتمان كما هو مطلوب وفق معيار التقرير المالي الدولي ٩.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة العُمانية لخدمات التمويل (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة 2018

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة 2018، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة 2018 بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي سوف لن نبدي أي شكل من أشكال الإस्तنتاج التأكيد في هذا الشأن.

إرتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسئوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهريّة.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فينتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لنرفع تقرير في هذا الشأن.

مسئوليات الإدارة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة هم مسئولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام 1974 وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديدها أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكّن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء نتيجة لإختلاس أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية الشركة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديه بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سواء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولة بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة الغمانية لخدمات التمويل (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في الشركة لتتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا. نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمُدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
الشركة العُمانية لخدمات التمويل (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام 1974 وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.



فيليب دنيس ستانتون
مسقط
التاريخ